IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي الثامن للعلوم الإدارية والاقتصادية - 28-29 يونيو / حزيران 2025

دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المصرفي

د. ضياء عبد ضيدان [1]

المستخلص

يهدف البحث الى تحقيق فاعلية أدوات البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي وتناول ادبيات البنك المركزي والاستقرار المصرفي فضلا عن تحديد اثر فاعلية أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي وقد توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات كان اهما ان هناك علاقة عكسية و معنوية طويله الاجل بين المتغير المستقل وهو (سعر إعادة الخصم) مع المتغير التابع وهو (كفاية راس المال) وذلك لان P.V هي اقل من 5%. واختتم البحث بأهم التوصيات وهي السعي لتطوير النظام المصرفي في العراق عن طريق خلق الثقة بين الجمهور والمصارف الامر الذي يؤدي الى زيادة المدخرات وبالتالي زيادة الائتمان المصرفي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الاستقرار المركزي، سعر إعادة الخصم، البنك المركزي

انتساب الباحث

[1] كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة سومر، العراق، ذي قار، 64001

[1] dheyaa.abed@uos.edu.iq

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث

تاريخ النشر: آب 2025

The Role of the Central Bank of Iraq in Achieving Banking Stability

Dr: Dheyaa Abed Dhaidn [1]

Abstract

The research aims to investigate the effectiveness of the Central Bank's tools in achieving banking stability in the Iraqi economy and to address the literature of the Central Bank and banking stability, in addition to determining the impact of the effectiveness of monetary policy tools in achieving banking stability in the Iraqi economy. The study reached a number of conclusions Most importantly, there is a long-term inverse and significant relationship between the independent variable (rediscount rate) and the dependent variable (capital adequacy) because P.V is less than 5%. The research concluded with the most important recommendations, which are to strive to develop the banking system in Iraq by creating trust between the public and banks, which leads to increased savings and consequently increased bank credit.

Keywords: Monetary policy, central stability, rediscount rate, central bank

Affiliation of Author

[1] Collegeof Administration and Economics, University of Sumer, Iraq, Thi Qar, 64001

[1] dheyaa.abed@uos.edu.iq

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.

Published: Aug. 2025

المقدمة

يعد الاستقرار المصرفي من المواضيع الجديدة في الفكر المالي فمن خلال مؤشرات الاستقرار المصرفي يمكن يقاس مدى نجاح تلك المصارف او فشلها ونظرا للتطورات الاخيرة التي شهدها قطاع المصارف وارتفاع حدة التنافس فيما بينها وتزايد اهتمام الباحثين في مجال المالية اصبح التركيز على مؤشرات الاستقرار المصرفي، وذلك بهدف تحديد اطرها النظرية ومدى علاقتها مع السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي، ونتيجة التعقيد البيئي والمنافسة الشديدة تغيرت توجهات المصارف من النظرة الضيقة للأداء المالي للمصارف والقيمة السوقية والكفاءة قصيرة الاجل الى امتلاك الاستقرار المصرفي ولاسيما من خلال ادارته لموارده الاقتصادية والبشرية والمعرفية بطريقة يصعب على المنافسين مجارتها.

أهمية البحث

تتمثل أهمية الدراسة في التوصل الى فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي لغرض الوصول الى بناء جهاز المصرفي أكثر كفاءة وحمايته من التعرض للازمات المالية.

مشكلة البحث

تتبلور الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في بحث التباين في الرأي حول فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي لاسيما ان عدم وجود الاستقرار المصرفي يؤدي الى حدوث اضطرابات في النظام المالي وفقدان الثقة.

أهداف البحث

للتحقق من فاعلية أدوات البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي واثباتا للفرضية تهدف الدراسة الى ما يأتي:

1. تناول ادبيات البنك المركزي والاستقرار المصرفي.
2. تحديد اثر فاعلية أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من الفرضية يوجد تأثير لأدوات للسياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي متمثلة بمؤشراتها (كفاية راس المال، جودة الموجودات، وجودة الربحية، ومؤشر السيولة).

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء الادبيات في إطار موضوع العلاقة بين فاعلية السياسة النقدية والاستقرار المصرفي، وكذلك الاعتماد على المنهج الاستدلالي الذي يعتمد على الاسلوب الكمي القياسي لتحديد أثر فاعلية ادوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المصرفي من خلال استخدام السلاسل الزمنية في تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

المبحث الأول: البنك المركزي (المفهوم، الوظائف)

اولا: مفهوم البنك المركزي

توجد العديد من المسميات التي أطلقت على البنك المركزي، إلا أنه يعد شخصية معنوية ونقدية بصفة عامة، كما يعتبر من المصالح العامة التي من خلالها يمكن للدولة السيطرة وتوجيه النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الأهداف المنشودة، ومنها تحقيق مصلحة أفراد المجتمع **[1]**

يعد البنك المركزي من المؤسسات العامة استنادا إلى العناصر الأساسية له، ومنها:

(أ) الاستقلال القانوني، بمعنى أنه ذات شخصية معنوية مستقلة.

(ب) الاستقلال المالي، بمعنى أنه ذو ذمة مالية مستقلة.

(ج) الاستقلال الإداري، مع بقاء قدر من الارتباط العضوي بينه وبين الدولة باعتبارها ممثلة للشعب.

(د) كما يشغل البنك المركزي موقعاً مركزياً في الهيكل المالي والبنكي الذي هو جزء منه، لكنه ذو خواص وصفات تميزه عن البنوك التجارية.

أما عن تعريف البنك المركزي: فقد اختلف الاقتصاديون في تعريفهم للبنك المركزي، فمنهم من ركز على أحد وظائف البنك المركزي دون الأخرى، ومع ذلك يمكن تعريف البنك المركزي بأنه:

- يعرف البنك المركزي بأنه: "البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه،" [2]

هذا التعريف يؤكد على وظيفة البنك المركزي التحكم في الائتمان وعملية تنظيمه.

- يعرف البنك المركزي بأنه: "المؤسسة المسؤولة عن تنظيم الهيكل النقدي والمصرفي للدولة، وعن قيادة السياسة النقدية والائتمانية على النحو الذي يحقق أكبر منفعة للاقتصاد القومي" [3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن البنك المركزي هو عبارة عن مؤسسة مصرفية تشرف على النشاط المصرفي وتمثل السلطة النقدية للدولة، ويحتل البنك المركزي مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي من خلال وظيفتي الإصدار ومراقبة الإئتمان والإشراف عليه، فهو لايهدف إلى تحقيق الربح بل يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة.

ثانيا: وظائف البنك المركزي

عدة وظائف للبنك المركزي تمس كل الجوانب المالية والاقتصادية المختلفة للدولة، منها:

1- إصدار العملة ومراقبة الكمية الإجمالية للنقود:

يعد البنك المركزي السلطة الوحيدة التي تملك حق إصدار العملة المحلية، بموافقة السلطات الحكومية المختصة، كما يحق له سحب أياً من العملات النقدية المتداولة من السوق ويبطل اعتبارها عملة قانونية، وذلك بعد الإعلان عن ذلك وتحديد مهلة للتنفيذ. [4]

2-وظيفة بنك الحكومة:

يقوم البنك المركزي بوظيفة بنك الحكومة، وهذا أمر تحتمه الصبغة الرسمية أو شبه الرسمية التي يتميز بها عن باقي البنوك، حيث

تقوم الحكومة بإيداع أموالها في البنك المركزي كونه بنك الدولة الرسمي، فلو قامت بإيداع أموالها في أحد البنوك التجارية، يكون في ذلك محاباة لهذا البنك نظراً لضخامة تلك الأموال، إضافة إلى تقديم خدمات أخرى، أهمها: تقديم الاستشارات المالية والنقدية والاسهام في وضع السياسة المالية العامة للدولة والعمل على تنفيذها، كما يتولى البنك المركزي إصدار جميع القروض الحكومية، ودفع فوائدها، وسداد قيمتها نيابة عن الحكومة.

كما يقبل البنك المركزي أذون الخزانة الصادرة عن السلطة التنفيذية ويمدها دائما بوسائل الدفع اللازمة لتأدية أنشطتها، وينظم حسابات الحكومة والمشروعات العامة، ويقوم بعمليات التمويل الخارجي، وأخيراً يقوم بتجميع العملات الأجنبية والمدفوعات الخارجية، هذا بخلاف أن جميع إمكانات البنك المركزي البشرية والفنية هي لأغراض السلطة التنفيذية، ويضع السياسات النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة. **[5]**

3-وظيفة بنك البنوك

تلتزم جميع البنوك التجارية إما بحكم العرف المصرفي أو بقوة القانون من الاحتفاظ بجزء من احتياطياتها النقدية على هيئة ودائع لدى البنك المركزي، بذلك يمكن للبنك المركزي أن يفرض الرقابة على حجم الائتمان المصرفي، كما يقوم بتسوية المديونات المتبادلة بين البنوك التجارية. **[4]**

علماً بأن إيداع الاحتياطيات لدى البنك المركزي كانت قديمة وليست وليدة التطور غير المخطط، فقد كانت عوامل اليسر والملائمة هي الحافز للبنوك التجارية إلى إيداع ما يفيض عن حاجتها من احتياطياتها النقدية لدى بنك الإصدار الرئيسي.[6]

يعد البنك المركزي بنك البنوك لما يقدمه للبنوك الأخرى من التسهيلات نفسها التي تقدمها لعملائها، حيث يمكن للبنوك التجارية السحب من رصيدها من البنك المركزي على أن تستكمل الرصيد إذا انخفض عن الحد المسموح، لكن هذا قد يتطلب رهن بعض الأصول لدى البنك المركزي. علماً بأن البنك المركزي يمكنه أن يقوم بعدّة وظائف للبنوم التجارية بخلاف توجيهها، من خلال:

أ) تسوية الحسابات بين البنوك (عمليات المقاصة):

بما أن البنوك التجارية تحتفظ باحتياطيات طواعية وإلزامية لدى البنك المركزي، وأن عملية تحصيل الشيكات والتحويلات تتطلب وقتاً وجهداً بين البنوك التجارية، لذا أصبح من أولويات البنك المركزي إجراء عمليات المقاصة بين البنوك التجارية، وتحديد التزامات كل بنك تجاه الآخر، وذلك من خلال تسوية الحسابات من خلال الخصم أو الإضافة، الأمر الذي يوفر الوقت والجهد، وبالتالي زيادة أرباح البنوك التجارية. [7]

ب) الاحتفاظ بالأرصدة النقدية للبنوك التجارية:

اعتادت البنوك التجارية على إيداع بعض أموالها طواعية في البنك المركزي بهدف مساعدتها في حالات الطوارئ، ومع زيادة دور البنك المركزي في الاقتصاديات الوطنية، أصبح إيداع تلك الأموال إلزامية، على النحو التالي: [8]

(1) ألزم البنك المركزي البنوك التجارية بإيداع إحتياطي إلزامي لديه.
(2) ألزم البنك المركزي البنوك التجارية باقتطاع نسبة معينة من الودائع والاحتفاظ بها لديه لدعم السيولة في حالات الطوارئ.
(3) الاحتفاظ بجميع الأموال في خزائن البنك المركزي في حالات محددة وضمن حدود معينة يتم الاتفاق عليها.

جـ) قيام البنك المركزي بدور المقرض الأخير:

تقوم هذه الوظيفة على أساس أن البنك المركزي يقدم القروض والسلفيات للبنوك التجارية وقت الأزمات، بهدف التخفيف من آثار الأزمة على تلك البنوك والعمل على احتوائها، لأن إفلاس بنك واحد قد يؤدي إلى إفلاس الكثير من البنوك التجارية في المستقبل، لذلك فإن تقديم القروض للبنوك التجارية وقت الأزمات يؤدي إلى الحفاظ على ثروات المجتمع، بخلاف استمرار البنوك التجارية في تأدية أعمالها المنوطة بها، الأمر الذي يحقق الاستقرار المالي في الاقتصاد الوطني، ويتحقق الاستقرار الاقتصادي.

وقد يقدم البنك المركزي القروض للبنوك التجارية دعماً لتنمية قطاع معين (مثل دعم القطاع الزراعي أو الصناعي)، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في البلاد، وقد تكون تلك القروض ذات حافز في سعر الفائدة، بمعنى أن تكون ذات سعر فائدة منخفض. [9]

د) توفير المعلومات للبنوك التجارية التي تحتاجها لتأدية أعمالها:

يوفر البنك المركزي كافة المعلومات للبنوك الأخرى عند قيامها بمنح الائتمان للعملاء في إطار ما يطلق عليه (مركزية المخاطر)، بذلك يمكن لأي بنك تجاري الاستفسار عن عملاء البنوك الأخرى إذا تقدموا للحصول على قروض منه، لأن البنك المركزي ونتيجة لتركيز المخاطر تكون لديه المعلومات الوافية عن هذا الأمر، لأن هناك بعض العملاء السيئون الذين يقترضون من عدة بنوك ولا يقومون بالسداد، بذلك ومن خلال مركزية المخاطر، أصبح هؤلاء غير قادرين على التلاعب بالبنوك التجارية. [7]

هـ) الإشراف والرقابة على البنوك:

تعد وظيفة الإشراف والرقابة على البنوك التجارية من الوظائف الحديثة للبنك المركزي، حيث برزت أهمية تلك الوظيفة في الفترة الأخيرة نتيجة التطورات المالية على المستوى المحلي والدولي، فكان لابد من العمل على حماية المودعين والمساهمين في رأس مال البنك، وأيضاً الحفاظ على استقرار النظام المصرفي، وذلك من خلال مجموعة من الأساليب التي يقوم بها البنك المركزي، منها:

1) إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها كاحتياطي قانوني في البنك المركزي.
2) تحديد رأس مال كل بنك، والمبلغ الإجمالي الذي يمكن أن يقرضه كنسبة مئوية من رأس المال المدفوع.
3) تحديد الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية التي تقدم بدون ضمانات.
4) تحديد النسبة المئوية التي تتقاضاها البنوك التجارية من العملاء عند تقديم الاعتمادات المستندية لهم.

4- مزاولة البنك المركزي للأعمال المصرفية العادية: [4]

رغم أن البنوك المركزية عادةً لا تتعامل مع الأفراد والهيئات الخاصة، إلا أن غالبيتها تحتفظ لنفسها بحق القيام بقدر محدود من الأعمال المصرفية العادية، وقد يرجع ذلك إلى أسباب تاريخية أو إلى طبيعة سوق النقد، وعدم كفاية البنوك التجارية الموجودة لأداء جميع الخدمات المصرفية اللازمة للبلاد، كما قد يرجع ذلك لمجرد رغبة البنك المركزي في ترك الباب مفتوحا لقيامه في الظروف الاستثنائية ببعض العمليات المصرفية العادية التي يزهد القيام بها في الظروف العادية.

لقد أصبحت مزاولة البنوك المركزية للأعمال المصرفية العادية مع الأفراد والمشروعات من أسس قيامها بوظائفها في الكثير من الدول حديثة العهد بالنظام المصرفي، على خلاف ما تنحو إليه التعاليم التقليدية في إدارة البنوك المركزية، بالتالي يستطيع البنك المركزي أن يقوم بتعديل اتجاهاتها عن اية اتجاهات غير مرغوب فيها من جانب البنوك التجارية، كوسيلة من وسائل الرقابة عليها. [1]

كما يقوم البنك المركزي بعمليات السوق المفتوح، ففي فترات الكساد يستطيع البنك المركزي أن يشتري السندات من الحكومة وبالتالي تزويد الاقتصاد القومي بالأموال اللازمة من خلال زيادة عرض النقود، خاصة عندما تبيع البنوك السندات وغيرها من الأصول والموجودات. [10]

5- وظيفة المقرض الأخير والمصدر النهائي للنقود:

إن البنك المركزي يتمتع بعدة وظائف تعطيه حقوقاً وسلطات واسعة، هذا بخلاف وظيفة تدعيم الجهاز المصرفي والنظام النقدي بصفة عامة، وكان "Walter Bagehot" أول من أشار إلى ضرورة نهوض البنك المركزي بأعباء تلك المسؤولية عام 1873 تحت عنوان "شارع لومبارد" Lombard Street، حيث ذكر أن البنك المركزي يجب أن يتحمل مسؤولية تقديم القروض إلى البنوك التجارية إذا ما أرغمتها الظروف على أن تلجأ إليه بوصفه المقرض الأخير والمصدر النهائي للنقود، وأضاف أن ممارسة هذه الوظيفة هي واجب على البنك المركزي والتزام لا يمكن أن يتحلل منه تحت أي زعم. [4]

وإمكانية اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي هي مجرد ميزة وليس حقاً، فليس من الضروري أن يستجيب البنك المركزي لطلبات الائتمان والاقتراض المقدمة من البنوك التجارية، فهو يستطيع تفضيل القروض وتوفير الائتمان المرتبط بالاحتياجات الأساسية الضرورية للاقتصاد القومي، لكن المقصود من تلك الوظيفة هو أن يكون البنك المركزي مستعدا لمد يد العون للسوق الائتماني في حالة الضيق المالي أو عند الضرورة، من خلال وضع ما يلزم من الأصدة النقدية تحت تصرف البنوك التجارية، أو غيرها من المؤسسات الائتمانية. [1].

6- الإشراف والرقابة على المصارف الأخرى الموجودة في الدولة

يعد الإشراف والرقابة للبنك المركزي على المصارف الآخرة ضمانة للمواطن والدولة على حد سواء، وهذه الوظيفة تجعل من البنك المركزي المشرف والمراقب العام على جميع المصارف المحلية والأجنبية، لذلك يفرض عليها بعض القيود والشروط.

7- إدارة الاحتياطيات النقدية والدين العام: [11]

يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ باحتياطيات النقد الأجنبي للدولة ويديرها، بذلك يكون قادراً على توفير العملات الأجنبية لأغراض التجارة الدولية، كما يسعى جاهداً لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهذا ما يطلق "إدارة سعر الصرف".

كما يكون البنك المركزي مسؤولاً عن إدارة الدين العام الداخلي نيابة عن الحكومة، لأنه مسؤول عن السياسة النقدية في الدولة، ويساعد البنك المركزي الحكومة في بيع الأصول المالية الخاصة

بها مختلفة الآجال في سوق رأس المال، أما فيما يتعلق بالدين العام الخارجي، وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من الخارج، يكون البنك المركزي مسؤولاً عن إدارة وتنظيم وتسوية جميع الفوائد والأقساط المستحقة والمتعلقة بها.

لكن لكي يقوم البنك المركزي بإدارة الدين العام للدولة، يجب عليه القيام بالمهام التالية:

(أ) تحديد سعر الفائدة على القروض الحكومية.

(ب) سداد الفائدة على الأصول المالية الحكومية في الأوقات المحددة.

(ج) المفاضلة بين القروض الداخلية والخارجية.

(د) أمساك حسابات القروض الأجنبية، وسداد أقساطها وفوائدها عند الاستحقاق.

(ه) إدارة الأصول المالية الحكومية (قصيرة وطويلة الأجل) داخل الأسواق المالية، وتحصيل قيمتها وإيداعها في حسابات الحكومة، وسداد قيمتها الأسمية عند الاستحقاق نيابة عن الدولة.

ثانيا: مفهوم الاستقرار المصرفي

باختلاف الزاوية العلمية التي ينظرون للاستقرار من خلالها، لهذا تضمنت الأدبيات الاقتصادية مفاهيم متعددة، فالبنك المركزي الأوربي يُعرِّف الاستقرار المصرفي بأنه "صمود النظام بكل مكوناته امام الصدمات دون تعطل كبير في الوساطة المالية والتخصيص الفعال للمدخرات الى الاستثمار الإنتاجي"[0]،من زاوية اخرى، يُعرِّف بنك كندا المركزي حالة الاستقرار المصرفي " بأنها الحالة التي تنتفي فيها أي تهديدات من شانها التأثير على أداء الاقتصاد الكلي وأداء القطاع المالي والقطاعات الاخرى [20].

ويعرف البنك المركزي الاماراتي الاستقرار المصرفي بأنه " الحالة المستقرة التي من خلالها يؤدي النظام المصرفي بشكل كفوء وظائفه الاساسية مثل توزيع الموارد فضلا عن تسوية المدفوعات، و أنه يكون قادر على الاستمرار في هذا الاداء حتى في أوقات الصدمات"[0]، كما يعرف الاستقرار المصرفي "على انه ظرف معين يكون فيه النظام المصرفي قادرا على الصمود امام الصدمات، ومعالجة الاختلالات المالية، وبتلك الوسيلة يتم تخفيف احتمالية نشوب الاضطرابات في عملية الوساطة المالية"[0]، ويعرف أيضاً "بانه الحالة التي يكون بها النظام المصرفي مقاوما للصدمات وقادراً على قيامه بوظائفه الاساسية، المتمثلة بالوساطة المالية و تسهيل العمليات الاقتصادية وادارة المخاطر، وبما ينعكس بشكل ايجابي على الاستقرار الاقتصادي [21].

ثالثا: مؤشرات الاستقرار المصرفي

1. كفاية راس المال (y1)

تمثل كفاية رأس المال وسيلة للتحكم في مستويات المخاطر عند القيام بالأعمال المصرفية، أي انها تمثل الحجم الكافي من رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر التي تحصل عند القيام بعمليات توظيف الاموال المختلفة.

2. جودة الموجودات (y2)

المتمثلة **بالقروض المتعثرة الى اجمالي القروض** يقيس مؤشر جودة الموجودات المخاطر الائتمانية الناتجة عن عدم قدرة وفاء المقترض بالالتزاماته (أصل القروض وفوائدة) في تاريخ المحدد للتسديد، أذ ان النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي للديون المتعثرة الى اجمالي القروض و السلف لا تقل عن (2%) و لا تزيد عن(5%)

3. جودة الربحية

والمتمثل **معدل العائد الى حقوق الملكية:** يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على تحقيق العوائد نتيجةاستخدام اموال المساهمين لغرض تعظيم ثروتهم، فاذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فان ذلك يدل على قدرة المصارف باتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية في استغلال اموال المالكين [19]

4. مؤشر السيولة

المتمثل بنسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الودائع حيث يعكس هذه المؤشر قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتة. حيث حدد البنك المركزي العراقي النسبة المعيارية والتي لا تقل عن (70%) [18].

رابعا: دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المصرفي

يلعب البنك المركزي دورًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار المصرفي، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات والسياسات التي تهدف إلى ضمان سلامة النظام المالي وكفاءته. يمكن تلخيص دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المصرفي في النقاط التالية:

- الرقابة والإشراف:
- يقوم البنك المركزي بمراقبة أداء البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والتأكد من التزامها بالقوانين واللوائح.

- يقوم بتقييم المخاطر التي تواجه البنوك، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.
- يقوم بإجراء عمليات تفتيش دورية للبنوك، للتأكد من سلامة أوضاعها المالية.
- يستخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية، مثل أسعار الفائدة والاحتياطي النقدي، للتأثير على عرض النقود والائتمان في الاقتصاد.
- يهدف ذلك إلى الحفاظ على استقرار الأسعار، ودعم النمو الاقتصادي، والحد من المخاطر المالية.

- إدارة الأزمات:
- يتدخل البنك المركزي في حالات الأزمات المالية، لتقديم الدعم للبنوك التي تواجه صعوبات.
- يمكن أن يشمل ذلك تقديم السيولة الطارئة، أو تقديم ضمانات للودائع، أو التدخل لإنقاذ البنوك المتعثرة.
- يعمل على الحد من الأزمات المالية التي قد تهدد النظام المصرفي.

- تطوير البنية التحتية المالية
- يعمل البنك المركزي على تطوير البنية التحتية المالية، مثل أنظمة الدفع والتسوية، لضمان كفاءة وسلامة العمليات المالية.
- يشجع على استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة، لتعزيز الابتكار المالي وتحسين الخدمات المالية.

حيث تتمثل الوظائف الأساسية للبنوك المركزية في: إصدار النقود، الرقابة على المصارف التجارية، التحكم في المعروض النقدي من خلال الائتمان والتي من خلالها يمكن للمصارف أن تخلق النقود، وهي تعد من الوظائف الحديثة في النظام المصرفي، ويمكن للبنك المركزي التأثير في حجم الائتمان المقدم من المصارف، سواء

المبحث الثاني

تحليل أدوات السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار المصرفي

اولا: تحليل أدوات السياسة النقدية

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال أدوات السياسة النقدية والتي تؤثر في عرض النقود، مثل: سعر الخصم والاحتياطي القانوني والسوق المفتوحة، وعليه تكون السياسة الائتمانية توسعية أو انكماشية.[12]

قيام البنك المركزي باستخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية ولم يدع البنك المركزي من خلال التاريخ النقدي لآلية السوق في تحديد معدل الفائدة واستخدم أدواته للحفاظ على استقرارها، وبالرغم من إنها لا تصلح كمؤشر معتد به للسياسة النقدية لأنها تتأثر لحد كبير بتقلبات عرض وطلب الأرصدة المعدة للاقتراض (Loan able Funds)، ويصعب قياس الفرق بين معدلات الفائدة الحقيقية والاسمية لتأثرها بمعدل التضخم السائدة، وبذلك تكون معدلات الفائدة فشلت في تلبية فقرتين من فقرات المواصفات الضرورية المتوقعة للمؤشر المثالي وهما: إمكانية القياس، وسيادة سيطرة السلطة النقدية [13].كما موضح في الجدول (1).

جدول (1) يبين تطور هامش اسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) %

السنوات	سعر السياسة	الفائدة على الائتمان الاولي	الفائدة على الائتمان الثانوي	فائدة مقرض الملجأ الاخير
2004	6	8	9	9.5
2005	7	9	10	10.5
2006	16	18	19	13
2007	20	22	23	23.5
2008	16.75	18.75	19.75	20.25
2009	8.83	10.83	1.83	12.33
2010	6.25	8.25	9.25	9.75
2011	6	8	9	9.5

2012	6	8	9	9.5
2013	6	8	9	9.5
2014	6	8	9	9.5
2015	6	8	9	9.5
2016	4.33	6.33	7.33	7.83
2017	4	6	7	7.5
2018	4	6	7	7.5
2019	4	6	7	7.5
2020	4	4	7	7.5
2021	4	6	7	7.5
2022	4	6	7	7.5

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [21]

كما ينظر إلى متطلبات الاحتياطي القانوني باعتبارها أحد أدوات السياسة النقدية لذا فقد وضع البنك المركزي العراقي متطلبات جديدة لغرض توفير احتياجات السياسة النقدية لاقتصاد السوق، بقصد السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير في مضاعف الائتمان (الودائع)، ابتدأها بتاريخ 2004/11/1 وعليه فأن كل مصرف مشمول بقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 يجب أن يحتفظ باحتياطي يحدد مقداره من حاصل ضرب مبالغ الودائع الخاضعة للاحتياطي عن المدة التي تسبق مدة الاحتفاظ بالاحتياطي في نسبة هذا الاحتياطي، وما ينتج عن هذا الاحتساب يكون هو احتياطي المصرف لتلك المدة. ويمكن تعديل نسبة الاحتياطي من وقت لأخر[14]. وقد حدد البنك المركزي نسبة 25% من رصيد الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني سواء كانت هذه الودائع بالدينار العراقي أم بالدولار الأميركي [15]. علماً أن 20% من الودائع خاضعة للاحتياطي القانوني يحتفظ بها المصرف في حساب الاحتياطي لدى البنك المركزي و5% من الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يحتفظ بها المصرف في خزائنه كموجود نقدي. كما فرض البنك المركزي نسبة احتياطي قانوني قدرها 75% على الودائع الحكومية منذ شهر تموز 2007 لكونها ودائع مخصصة ضمن فقرة الموازنة العامة قابلة للسحب ولا تعبر عن سلوك ادخاري. كما موضح في الجدول (2).

جدول (2) يبين معدل نمو متطلبات الاحتياطي القانوني والاحتياطيات المصرفية الفائضة في العراق

السنوات	الاحتياطي القانوني	معدل نمو %	الاحتياطي الفائض	معدل نمو
2004	1604537	---	3197703	----
2005	2,965,526	84.82	886,533	-72.28
2006	4,078,106	37.52	1,573,983	77.54
2007	12,084,441	196.32	2,819,976	79.16
2008	19,993,802	65.45	1,790,445	-36.51
2009	9,416,761	-52.90	12,929,391	622.13
2010	7,155,093	-24.02	28,400,849	119.66
2011	7,814,853	9.22	24,025,157	-15.41
2012	8,624,023	10.35	24,518,041	2.05
2013	9,626,882	11.63	30,900,763	26.03
2014	10,576,103	9.86	17,316,891	-43.96

2015	9,390,493	-11.21	13,978,052	-19.28
2016	8,707,551	-7.27	12,698,011	-9.16
2017	6,505,171	-25.29	13,570,109	6.87
2018	10,409,660	60.02	14,301,259	5.39
2019	9,580,388	-7.97	20,975,106	46.67
2020	9,193,395	-4.04	18,028,555	-14.05
2021	11,014,941	19.81	26,530,810	47.16
2022	12,803,677	6.80	48,402,833	44.12

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [21]

فالبنك المركزي يمكنه التحكم في الائتمان أو أي اختلالات مالية من خلال سعر الفائدة، كما يسعى البنك المركزي إلى مكافحة التضخم وبالتالي استقرار الأسعار، والذي يعد هدف رئيسي لاستقرار قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الدولية، وهذا يحقق الاستقرار النقدي الذي يؤثر في الصادرات والواردات، وبالتالي في حجم الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي.[16]

تعد الاختلالات الهيكلية في النظام الرأسمالي (التضخم/الكساد) ذات عواقب سلبية على الاقتصاد القومي، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، والكساد عكس ذلك، بالتالي يكون استقرار الأسعار في الحالات التي لا يصاحبها التضخم أو الكساد.

ثانيا: تطور مؤشرات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي

تعتمد البنوك المركزية في العديد من البلدان على أستخدام مؤشرات تقيس الاستقرار المصرفي، وتعد هذه المؤشرات بمثابة نظام انذار مبكر يعمل على تقليل احتمالية حدوث أزمات وكذلك يخفض من تكاليف معالجتها ، لذا فقد سعى البنك المركزي العراقي الى تطوير هذه المؤشرات، حيث اصدر لاول مره تقرير السنوي للاستقرار المالي في عام (2010) واستمر بعدها، اذ يمكن تقسيم اصدار التقرير الاستقرار المالي خلال مدة البحث بمرحلتين ، المرحلة الاولى (2010- 2015) تم الاعتماد في هذه المرحلة على مجموعة من المؤشرات تمثلت بالموجودات (الائتمان النقدي والاستثمارات المصرفية والقروض المتعثرة) والمطلوبات (الودائع المصرفية والاحتياطي القانوني ورؤوس الاموال) وكفاية راس المال ونسبة السيولة، اما المرحلة الثانية (2016–2022) تم فيها الاعتماد على مؤشرات التي اقترحها صندوق النقد الدولي، لذا سنعتمد في بحثنا لقياس استقرار القطاع المصرفي على (5) مؤشرات كما موضح في الجدول (3).

الجدول (3) يبين تطور مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2004-2022) (النسب مؤوية)

السنة	اولا كفاية راس المال	ثانيا جودة الموجودات	ثالثا الربحية		رابعا مخاطر سعر الصرف	خامسا السيولة	
	نسبة كفاية راس المال	القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	معدل العائد على الموجودات	معدل العائد على حقوق الملكية	صافي المركز المفتوح بالعملة الاجنبية الى راس المال	الموجودات السائلة الى اجمالي الودائع	الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(8)
2004	106	5.4	0.4	174.6	396.2	485.2	23.1
2005	109	6.2	0.5	162.7	359.4	462.3	23.4
2006	112	8.2	0.4	122.5	542.7	353.5	23.6

2007	116	6.3	0.4	105.2	426.3	245.5	22.8
2008	157	5.9	0.3	57.9	400.1	210.8	23.7
2009	138	5.6	0.3	36.8	534.3	209	24.1
2010	130	2.8	0.2	26.8	383.8	179	23.6
2011	107	3	0.6	23.2	237.8	138.7	54.1
2012	138	2.2	0.8	26.9	236.8	146.3	47.5
2013	195	8.1	0.8	19.2	267.5	200.1	66
2014	102	8.4	0.5	13.5	283.6	204.2	66.8
2015	87	10.2	0.5	10.2	147.8	225.8	65.2
2016	109	10.9	0.5	9.6	95.8	225.5	64.5
2017	211	14	0.9	9.3	76.9	152.8	65.5
2018	285	15.7	0.5	4.4	68.4	73.7	46.1
2019	173	11.7	0.8	6.87	34.9	70.1	46.3
2020	167	10.34	0.8	7.31	60.8	69.7	46.6
2021	176	10.12	0.57	5.17	50.9	74.7	47.4
2022	178	8.38	1.07	11.98	21.5	75.3	54.9
متوسط المدة	147.16	8.08	0.57	43.90	243.45	200.12	43.96

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [21]

المبحث الثالث

قياس وتحليل إثر متغيرات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي

اولا: توصيف النموذج

1. المتغيرات المستقلة

وهي متغيرات السياسة النقدية والتي يستخدمها البنك المركزي العراقي لقياس تأثيرها على مؤشرات الاستقرار المصرفي وهذه المتغيرات هي:

- سعر إعادة الخصم (سعر السياسة) (x1)
- الاحتياطي الالزامي (x2)
- الائتمان المصرفي(x3)
- مزاد بيع العملة (x4)

2. المتغيرات التابعة

- كفاية راس المال (y1)
- جودة الموجودات (y2)
- جودة الربحية (Y3)
- مؤشر السيولة (Y4)

ثانيا: العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية وكفاية راس المال

1. اختبار الحدود (Bound Test)

يوضح اختبار الـ Bound Test ما اذا كانت هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة (سعر إعادة الخصم، الاحتياطي الالزامي، الائتمان المصرفي، مزاد بيع العملة) والمتغير التابع (كفاية راس المال) ، وبشكل ادق ما وضحته إحصاءه F بقيمة (4.60335) مع تواجد الحدود العليا والدنيا ويمكن القول بطبيعة الحال ان القيمة المذكورة انفاً تقع في منطقة القرار الحاسم وهي حجة على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وبمستوى معنوية 5% وبذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة هذا ويؤكد الجدول الاتي ما ذهبنا اليه. كما موضح في الجدول (4)

جدول (4) يبين نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
F-statistic	**4.603350**	**10%**	**2.2**	**3.09**
k	**4**	**5%**	**2.56**	**3.49**
		2.5%	**2.88**	**3.87**
		1%	**3.29**	**4.37**

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [22]

2. **تقدير العلاقة طويلة الاجل.**

يلاحظ من خلال الجدول (5) ان هناك علاقة عكسية و معنوية طويله الاجل بين المتغير المستقل وهو (سعر إعادة الخصم) مع المتغير التابع وهو (كفاية راس المال) وذلك لان P.V هي اقل من 5%. كما موضح في الجدول (5)

جدول (5) يبين تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X1	**-6.602372**	**4.096829**	**-1.611581**	**0.0120**
X2	**3.44E-06**	**3.52E-06**	**0.977812**	**0.3318**
X3	**-0.000716**	**0.001077**	**-0.665248**	**0.5083**
X4	**0.871066**	**1.914304**	**0.455030**	**0.6506**
C	**171.5622**	**55.51788**	**3.090214**	**0.0030**
EC = Y1 - (-6.6024*X1 + 0.0000*X2 -0.0007*X3 + 0.8711*X4 + 171.5622)				

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [22]

ثالثا: العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية وجودة الموجودات

1. **اختبار الحدود** (Bound Test)

يوضح اختبار الـ Bound Test ما اذا كانت هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة (سعر إعادة الخصم، الاحتياطي الالزامي، الائتمان المصرفي، مزاد بيع العملة) والمتغير التابع (جودة الموجودات) ، وبشكل ادق ما وضحته إحصاءه F بقيمة (**1.097883**) مع تواجد الحدود العليا والدنيا ويمكن القول بطبيعة الحال ان القيمة المذكورة انفاً تقع في منطقة العدم وهي حجة على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وبمستوى معنوية اكبر من 5% وبذلك نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل الذي يشير الى عدم وجود علاقة

تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة هذا ويؤكد الجدول الاتي ما ذهبنا اليه: كما موضح في الجدول (6)

جدول (6) يبين نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	1.097883	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [22]

2. **تقدير العلاقة طويلة الاجل.**

يلاحظ من خلال الجدول (7) عدم وجود علاقة طويله الاجل بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع وهو (جودة الموجودات) وذلك لان P.V هي أكبر من 5%. كما موضح في الجدول (7).

جدول (7) يبين تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.118180	0.556401	-0.212400	0.8325
X2	-2.01E-07	5.71E-07	-0.351349	0.7265
X3	5.16E-05	0.000148	0.347944	0.7290
X4	-0.019439	0.243239	-0.079917	0.9365
C	9.798231	6.907594	1.418472	0.1608
EC = Y2 - (-0.1182*X1 -0.0000*X2 + 0.0001*X3 -0.0194*X4 + 9.7982)				

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [22]

رابعا: العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية وجودة الربحية

1. **اختبار الحدود** (Bound Test)

يوضح اختبار الـ Bound Test ما اذا كانت هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة (سعر إعادة الخصم، الاحتياطي الالزامي، الائتمان المصرفي، مزاد بيع العملة) والمتغير التابع (جودة الربحية) ، وبشكل ادق ما وضحته إحصاءه F بقيمة (4.653008)مع تواجد الحدود العليا والدنيا ويمكن القول بطبيعة الحال ان القيمة المذكورة انفاً تقع في منطقة القرار الحاسم وهي حجة على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وبمستوى معنوية 5% وبذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة هذا ويؤكد الجدول الاتي ما ذهبنا اليه: كما موضح في الجدول (8).

جدول (8) يبين نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test	**Null Hypothesis: No levels relationship**

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.653008	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [22]

2. **تقدير العلاقة طويلة الاجل.**

يلاحظ من خلال الجدول (9) ان هناك علاقة عكسية ومعنوية طويله الاجل بين المتغيرات المستقلة وهو (سعر إعادة الخصم ومزاد بيع العملة) مع المتغير التابع وهو (جودة الربحية) وذلك لان P.V هي اقل من 5%. كما موضح في الجدول (9).

جدول (9) يبين تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-4.295424	7.085902	-0.606193	0.5465
X2	-1.30E-05	1.03E-05	-1.265235	0.0104
X3	0.002272	0.002843	0.798866	0.4273
X4	-2.826394	2.685164	-1.052596	0.0465
C	107.4332	82.00845	1.310026	0.1949

EC = Y3 - (-4.2954*X1 -0.0000*X2 + 0.0023*X3 -2.8264*X4 + 107.4332)

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [22]

خامسا: العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية ومؤشر السيولة

1. **اختبار الحدود** (**Bound** Test)

يوضح اختبار الـ Bound Test ما إذا كانت هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة (سعر إعادة الخصم، الاحتياطي الالزامي، الائتمان المصرفي، مزاد بيع العملة) والمتغير التابع (جودة الموجودات)، وبشكل ادق ما وضحته إحصاءه F بقيمة (**2.461246**) مع تواجد الحدود العليا والدنيا ويمكن القول بطبيعة الحال ان القيمة المذكورة انفاً تقع ففص في منطقة عدم الحسم عند 10% هذا ويؤكد الجدول الاتي ما ذهبنا اليه: كما موضح في الجدول (10)

جدول (10) يبين نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	2.461246	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [22]

2. **تقدير العلاقة طويلة الاجل**.

يلاحظ من خلال الجدول (11) عدم وجود علاقة طويله الاجل بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع وهو (جودة الموجودات) وذلك لان P.V هي أكبر من 5%. كما موضح في الجدول (11)

جدول (11) يبين تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	43.07641	62.95333	0.684260	0.4964
X2	-9.19E-06	3.68E-05	-0.249605	0.8037
X3	0.001763	0.009342	0.188664	0.8510
X4	-16.90443	24.30594	-0.695486	0.4894
C	810.3671	606.1458	1.336918	0.1863

EC = Y4 - (43.0764*X1 -0.0000*X2 + 0.0018*X3 -16.9044*X4 + 810.3671)

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات [22]

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1. توجد هناك علاقة عكسية و معنوية طويله الاجل بين المتغير المستقل وهو (سعر إعادة الخصم) مع المتغير التابع وهو (كفاية راس المال) وذلك لان P.V هي اقل من 5%.
2. هناك علاقة عكسية ومعنوية طويله الاجل بين المتغيرات المستقلة وهو (سعر إعادة الخصم ومزاد بيع العملة) مع المتغير التابع وهو (جودة الربحية) وذلك لان P.V هي اقل من 5%.
3. رغم من استقلالية البنك المركزي الذي يعد اصلاحا جوهريا للسياسة النقدية من خلال اصدار قانون البنك المركزي العراقي (56) لعام 2004، الا ان غياب التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى وخاصة السياسة المالية، فضلا عن الالتزام السياسة النقدية بتنقيد الايرادات النفطية لأجل توفير العملة المحلية الأمر الذي اضعف من قدرة السياسة النقدية في السيطرة على مناسيب السيولة.
4. أنَّ أسعار الفائدة تمارس دورا ضعيفا في الاقتصاد العراقي بسبب ضعف الجهاز المصرفي وضآلة الثقافة المصرفية في التعامل بين الافراد الامر الذي يفقد الاقتصاد العراقي مقوماً مهماً من مقومات التحول نحو اقتصاد السوق.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة توجيه المصارف في تحسين ودعم واقع الاستقرار المصرفي عبر الارشاد والتوجيه والاقناع في سبيل تحقيق قيمة اقتصادية طويلة الاجل، علاوة عن اصدار لوحات قانونية وضوابط مناسبة والزم جميع المصارف بتطبيقها تستهدف تحقيق الاستقرار المصرفي.
2. السعي لتطوير النظام المصرفي في العراق عن طريق خلق الثقة بين الجمهور والمصارف الامر الذي يؤدي الى زيادة المدخرات وبالتالي زيادة الائتمان المصرفي
3. القضاء على الفساد المالي والإداري الموجود داخل النظام المصرفي.
4. تأهيل الموظفين من خلال تدريبهم على ايداي كفؤة لغرض تزويدهم بالمهارات اللازمة الامر الذي يعزز من أدائهم وكفاءتهم.

المصادر

[1] محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، مكتبة النهضة، مصر، 2019، ص 248.

[2] نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين المؤيد والمعارض، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1994، ص 39.

[3] أسامة محمد – وعوض الله، زينب، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص 44.

[4] محمد مظلوم حمدي، النقود وأعمال البنوك والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، بدون تاريخ، ص 72-73.

[5] محمد عجمية ومصطفى شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق، ص 116-118.

[6] R.G.Hawtrey ,The art of central banking ,long mans,gree com, London,Newyork,1933,(116).

[7] علي عبدالفتاح ، المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا، ط1، دار رضا للنشر، دمشق، سوريا، 2003 ، ص 222.

[8] رضوان العمار، النقود والمصارف، جامعة تشرين، الازقية، سوريا، 1995، ص 289.

[9] أحمد زهير ، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، حلب، سوريا، 2000، ص 319.

[10] J.Marvin Peterson and D.R. Cawthorne ,money and banking ,revised edition, the macmilian company, New York ,1949, p129.

[11] زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، بيروت، 2007، ص 287-288.

[12] جاسم، دينا، القطاع المصرفي العراقي: أهميته الاقتصادية وعلاقته بتمويل هجز الموازنة، مصدر سابق، ص 205.

[13] باري سيجيل ،النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر اقتصادية، ترجمة طه عبدالله منصور،عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض،1987، ص158.

[14] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاتفاقيات والقروض، اللائحة التنفيذية بالاحتياطي القانوني للمصارف .

[15] البنك المركزي العراقي، ملخص عن أدوات البنك المركزي العراقي، ص6.

[16] Filardo, A and H Genberg: "Targeting inflation in Asia and the Pacific: lessons from the recent past", BIS Papers, 2010, p. 252.

[17] علي محسن، البنك المركزي العراقي، سنة 2017، ص9.

[18] ضياء عبد الرزاق الساعدي،تحليل أثر السياسة المالية على مؤشر تجميعي مقترح للاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2016) رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2018،ص63

[19] البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2020، ص71.

[20] أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص15.

[21] Central bank of the U.A.E, financial stability report, 2015, p1

[22] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات الداخلية.

[23] مخرجات برنامج (Eviews 12)